



واقع التنظيمات الارهابية والتنافس الدولي بمنطقة الساحل الأفريقي

دكتور/ أحمد السيد إبراهيم عبد الرازق

المقدمة

يضم النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي أجزاء من شمال السنغال وجنوب موريتانيا ومالي وتشاد وبوركينا فاسو وجنوب الجزائر والنيجر ونيجيريا وشمال الكاميرون وجنوب السودان وإريتريا. وتزخر هذه المنطقة بموارد طبيعية متنوعة من النفط والذهب والنحاس واليورانيوم والغاز الطبيعي، على نحو أكسبها أهمية جيوسياسية قصوى لأصحاب المصالح على المستويين الإقليمي والدولي. وقد تحولت انطقة الساحل الأفريقي، خلال السنوات الأخيرة، إلى مركز رئيس للتنظيمات الإرهابية، خاصة بعد هزيمة تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق وأفغانستان وانتقال عناصره إلى القارة الأفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة. في ظل عدم الاستقرار السياسي وتنامي الصراع الإقليمي والدولي للسيطرة على الموارد الطبيعية، الامر الذي دفع عدد من التنظيمات الإرهابية للتوسع جنوباً وبالتنسيق مع الجماعات المحلية.

دشت تشاد وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر بالساحل الأفريقي، بعد تدهور الأوضاع الأمنية وتعاقد التهديدات الإرهابية، قوة الساحل وأطلق عليها (Go) برعاية فرنسية وتمويل إماراتي وأوروبي، تضم قوة متعددة الجنسيات قوامها ٥٠٠٠ جندي، للتنسيق العسكري بين الدول الخمس لمواجهة التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة.

شهدت المنطقة تزايد حدة التنافس الجيوسياسي بين الدول الكبرى، خاصة (فرنسا وروسيا الاتحادية والصين والولايات المتحدة الأمريكية) في محاولة لتوسيع في النفوذ وتعزيز المصالح في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ورغم الإرث التاريخي الفرنسي بالمنطقة إلا أن تصاعد الاحتجاجات الشعبية وتوتر علاقاتها مع حكومة مالي الانتقالية، دفع الحكومة الفرنسية للإعلان عن إعادة انتشار قواته في النيجر.

المشكلة البحثية:

حاول البحث تحليل واقع التنظيمات والجماعات الإرهابية وأنشطتها بمنطقة الساحل الأفريقي والجهود الإقليمية والدولية لإعادة الاستقرار للمنطقة، ولهذا فإن الإشكالية تتعلق بتأثير الأنشطة الإرهابية على الاستقرار السياسي لدول المنطقة ارتباطاً بالتنافس الدولي للسيطرة على مقدرات تلك الدول.

أهداف البحث:

- ١- محاولة فهم وتحليل واقع التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي.
- ٢- محاولة رصد مدى تأثير التنافس الدولي بمنطقة الساحل الأفريقي على الاستقرار الأمني والسياسي.

تساؤلات البحث:

يكمن التساؤل الرئيسي في: ما واقع التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي وتأثير الدول الكبرى على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بها؟
وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تتمثل في الآتي:

- ١- ما الوضع الراهن للتنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي؟
- ٢- كيف تؤثر الأنشطة الإرهابية على الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل الأفريقي؟
- ٣- ما تأثير التدخلات الدولية على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بدول الساحل الأفريقي؟

منهج البحث:

تفرض طبيعة الموضوع والمشكلة البحثية للبحث الاعتماد على التكامل المنهجي فكون البحث يعنى بتحليل الواقع الراهن للتنظيمات الإرهابية فقد روعي استخدام المنهج الوصفي، ونتيجة لارتباط البحث بتحليل العلاقات الدولية ضمن الأطر الدولية والإقليمية فأصبح من الضروري استخدام منهج تحليل النظم.

تقسيم البحث:

تتناول الورقة البحثية الواقع الراهن للتنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي، وذلك من خلال ثلاثة مطالب تتمثل في:

- **المطلب الأول:** الوضع الراهن بمنطقة الساحل الأفريقي.
- **المطلب الثاني:** الأنشطة الإرهابية بمنطقة الساحل والصحراء.
- **المطلب الثالث:** التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي.

الوضع الراهن بمنطقة الساحل الأفريقي

شهدت منطقة الساحل الأفريقي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني وتنامي الصراع على الموارد الطبيعية، وتزايد دور التنظيمات المتخصصة في الجريمة المنظمة (الاتجار في السلاح وتجارة المخدرات والاتجار في البشر) وتساعد أنشطة الحركات والتنظيمات الإرهابية والذي كان أحد العوامل الرئيسية لتأجيج الصراع والتسبب في خسائر بشرية واقتصادية فادحة، وانتشار للعنف من مالي إلى النيجر وبوركينا فاسو. ولوقوف على واقع التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، سيتم تناولها كما يلي:

١. حركة أنصار الدين:

تأسست عام ٢٠١٢م، وصنفتها الخارجية الأمريكية جماعة إرهابية في ٢٢ مارس ٢٠١٣م، وتتخذ من مالي مقراً لها، منذ الانقلاب العسكري عام ٢٠١٢م، وتعتبر الحركة نفسها الممثل الرسمي باسم أبناء منطقة شمال مالي، الذين يعانون التهميش والإقصاء على كل المستويات؛ نتيجة لسياسات النخب الحاكمة الخاطئة والتفريط في ثروات البلاد، لذا فإنها تتبنى سياسات للإصلاح عبر التنمية ومعالجة الأزمات الناجمة عن فشل الحكومات المتعاقبة، كما تتبنى تطبيق الشريعة الإسلامية في أماكن نفوذها. وقامت بتدمير المواقع ذات التراث العالمي المصنفة من اليونسكو، وأجبرت السكان على الدخول في الإسلام والالتزام بالشريعة في مناطق نفوذها. ويتزعم الحركة «إياد أغ غالي» الملقب بأسد الصحراء وهو منحدر من مدينة «كيدال» وينتمي لقبيلة «إيفور» وهو الزعيم السياسي والفكري للحركة^(١).

خلال عام ٢٠١٣م، بدأت فرنسا وحلفائها تنفيذ عدد من العمليات العسكرية في شمال مالي ضد حركة أنصار الدين والحركات الإرهابية، والتي أدت إلى إخراج الحركة من مناطق سيطرتها ولكن ظل زعيم الحركة حراً وظهر في عدد من الفيديوهات عام ٢٠١٦م، ليهدد فرنسا وبعثة الأمم المتحدة (مينوسما) في عام ٢٠١٧م، انضم كل من فرع الصحراء لـ «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» و«جماعة أنصار الدين» و«جماعة المرابطون» و«جبهة تحرير ماسينا» وشكلت جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»^(٢) في عام ٢٠١٢م، تلقت الجماعة دعماً من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، لتوسيع نطاق عملياتها ضد القوات الحكومية المالية ونجحت في الاستيلاء على عدد من المدن، وشاركت متمردى الطوارق في قتل ٨٥ جندياً وخطف ٣٠ فرداً من الجيش المالي^(٣) وقد قام الجيش الفرنسي بالتدخل في منطقة شمال مالي، عام ٢٠١٣م، بذريعة ارتكاب الجماعة عمليات قتل وتعذيب للمواطنين الماليين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة، وهو ما أضعف الجماعة. وتعد الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧م، من أعلى معدلات نشاط الجماعة، إذ نفذت عدداً من الهجمات ضد قوات الأمم المتحدة، والقوات الفرنسية وعناصر الجيش المالي، ولم تعلن الجماعة مسؤوليتها على أيه هجمات خلال عامي ٢٠٢١ - ٢٠٢٢م^(٤) ويعتمد تمويل

الجماعة على الدعم الذي تتلقاه من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي كما تستقبل الدعم من عدد من المانحين الأجانب وعائدات عمليات التهريب .

٢. جماعة بوكو حرام:

تأسست عام ١٩٩٥م، على يد أول أمير للجماعة وهو «محمد يوسف» ويطلق عليها جماعة أهل السنة والجهاد وتعرف باللغة «الهوسا» باسم بوكو حرام «التعليم الغربي حرام» وهي جماعة نيجيرية مسلحة، وتدعى العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا. وترجح غالبية وسائل الإعلام المحلية والأجنبية بدايات ظهورها إلى عام ٢٠٠٢م، وتعتبر أن كل ما هو غربي يعد منافياً للإسلام. وصنفتها وزارة الخارجية الأمريكية جماعة إرهابية في ١٤ نوفمبر ٢٠١٣م، وهي مسئولة عن العديد من العمليات الإرهابية بالمناطق الشمالية الشرقية لنيجيريا. بالإضافة لمنطقة حوض بحيرة تشاد بالكاميرون وتشاد والنيجر وتسببت في قتل الآلاف منذ عام ٢٠٠٩م^(٥).

وقد بايعت بوكو حرام تنظيم الدولة الإسلامية، عام ٢٠١٥م، وبدأت تطلق على نفسها «داعش غرب أفريقيا» وتنشط الجماعة في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي يسهل اختراقها لاستهداف المدنيين والعسكريين في شمال شرق نيجيريا وشمال الكاميرون وأجزاء من تشاد والنيجر ونجحت الجماعة في تجنب ضغط القوات الحكومية وقوة المهام الإقليمية المشتركة متعددة الجنسيات^(٦).

وتتمركز في الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، وتعتمد في تمويلها إلى حد كبير على التمويل الذاتي من خلال الأنشطة الإجرامية مثل النهب والابتزاز والاختطاف مقابل فدية والسطو المسلح على البنوك.

٣. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أبرز وأقدم تنظيم إرهابي بهذه المنطقة، وقد انبثقت عنه الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والتي أعلنت انضمامها لتنظيم القاعدة، عام ٢٠٠٦م، وأعلن الجزائري «يحي أبو الهمام» في ٢٧ يونيو ٢٠٠٧م، تأسيس تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» رسمياً، واتخذ منطقة الساحل الأفريقي مسرحاً لعملياته؛ مستغلاً الفراغ الأمني والسياسي بالمنطقة وصعوبة سيطرة القوات الحكومية أو القيادات السياسية باعتبارها منطقة صحراوية ممتدة الأطراف^(٧).

وقد صنفت الخارجية الأمريكية «الجماعة السلفية للدعوة» والقتال منظمة إرهابية، في ٢٧ مارس ٢٠٠٢م، وتم تعديل التصنيف، عام ٢٠٠٨م، بعد انضمام الجماعة رسمياً لتنظيم القاعدة، في ٢٠٠٦م، واتخاذها اسم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» اسماً رسمياً لها. وتطمح إلى قلب أنظمة الحكم الأفريقية وإقامة دولة إسلامية. وبعد مقتل زعيمها «عبد المالك دروكدال» في ٢٠٢٠م، على يد القوات الفرنسية، اختارت الجماعة «أبو عبيدة يوسف العنابي» خلفاً له^(٨).

من أبرز أنشطتها الإرهابية، تفجير مقر الأمم المتحدة، عام ٢٠٠٧ م، بالجزائر وقتل ٦٠ شخصا. وتمكنت القوات الحكومية والدولية من احتواء القيادة الشمالية لعناصر تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» بمنطقة شمال شرق الجزائر، وركزت كتابته الجنوبية على أعمال الاختطاف مقابل فدية^(٩).

٤. جماعة نصرة الإسلام والمسلمين:

هي حركة جهادية سلفية تابعة لتنظيم القاعدة وتنشط في منطقة الساحل الأفريقي وتستهدف القوات الدولية والحكومية، وتأسست في مارس ٢٠١٧ م، وذلك باندماج أربع حركات مسلحة في مالي ومنطقة الساحل هي: «أنصار الدين» و«كتائب ماسينا» و«كتيبة المرابطون» و«إمارة منطقة الصحراء الكبرى» التي تمتلك خبرات عالية في تنفيذ عمليات قتالية إرهابية بالمنطقة. وتم اختيار أمير جماعة أنصار الدين المالية «إياد أغ غالي» أميراً للجماعة الجديدة، والذي أعلن فور تشكيلها مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة «أبو المنصور الظواهري» وأمير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي «أبو مصعب عبد الوود» وأمير حركة طالبان الأفغانية «الملا هبة الله»^(١٠) وقدرت المخابرات الفرنسية، في ديسمبر ٢٠١٧ م، عدد أفراد هذه الجماعة بحوالي ٥٠٠ فرد، بينما قدرته الاستخبارات الأمريكية، في ٢٠٢٢ م، ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ مقاتل. وجدير بالذكر أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تأسست بعد أقل من شهر من قرار دول الساحل الخمس (مالي وتشاد والنيجر وتشاد وموريتانيا وبوركينا فاسو) تأسيس قوة عسكرية مشتركة لمحاربة الإرهاب بالمنطقة تحت مسمى «Go Sahel»^(١١).

يهدف هذا التنظيم الى تعزيز نفوذه بمنطقة الساحل والصحراء من خلال تنفيذ عمليات نوعية ضد القوى المعنية بالحرب ضد الإرهاب وفي مقدمتها القوات الفرنسية والدولية والتي بدأت عملياتها اعتباراً من أوائل ٢٠١٣ م، ضد العناصر الإرهابية في شمال مالي، ويمثل تأسيس الجماعة رسالة من تنظيم القاعدة إلى منافسه التقليدي تنظيم الدولة الإسلامية مفادها أنه مازال موجوداً في ساحة القتال، وتم تصنيفها على أنها منظمة إرهابية في ٦ سبتمبر ٢٠١٨ م، وفي عام ٢٠٢١ م، أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن العديد من الهجمات على القوات الحكومية والقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة^(١٢).

الأنشطة الإرهابية بمنطقة الساحل والصحراء

شهدت منطقة الساحل تزايد معدلات العمليات الإرهابية التي نفذتها الجماعات والتنظيمات الإرهابية بمعدل أربعة أضعاف مما كانت عليه عام ٢٠١٩م، حتى وصل إجمالي تلك العمليات خلال عام ٢٠٢٢م، حوالي ٢٨٠٠ عملية. ويمثل ضعف العمليات الإرهابية التي نفذت، خلال عام ٢٠٢١م، واتسمت هذه العمليات باتساع نطاق العنف في شدته وانتشاره الجغرافي، حيث تعرضت ٨٤ مقاطعة من إجمالي ١٣٥ مقاطعة في مالي وبوركينا فاسو وغرب النيجر، أي ما يقرب من الثلثين، لهجمات التنظيمات الإرهابية، عام ٢٠٢٢م، علماً بأن الرقم وصل إلى ٤٠ مقاطعة، عام ٢٠١٧م، أي أقل من الثلث. كما شهدت ٣٠ مقاطعة بشمال ووسط مالي، عام ٢٠١٧م، أكثر من ٨٠٪ من أحداث العنف، مقارنة بعام ٢٠٢٢م، الذي شهد ثلثي الأحداث الإرهابية خارج مالي، وتركزت معظمها في بوركينا فاسو^(١٣).

وقد تصاعدت عمليات العنف وتزايدت أعداد ضحاياها بأكثر من ٢١ مرة من عام ٢٠٠٧م، حتى عام ٢٠٢٢م، وسجلت حالات الوفاة في بوركينا فاسو ١١٣٥ حالة، وفي مالي ٩٤٢ ونيجيريا ٣٥٦، خلال عام ٢٠٢٢م، مقارنة بعام ٢٠٠٧م، كما سجلت الوفيات الناجمة عن الإرهاب بدول الساحل ٤٣٪ من إجمالي ضحايا الإرهاب على مستوى العالم. وذلك مقارنة بنسبة ١٪ فقط عام ٢٠٠٦م، على الرغم من أنها شهدت ٢٢٪ فقط من هذه العمليات عام ٢٠٢٢م، خلال عشرة سنوات ماضية، بالتوازي مع تنامي نشاط الجماعات الإرهابية من أمثال تنظيم داعش وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين^(١٤).

أسباب تزايد العمليات الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي:

أولاً: تمدد النشاط الإرهابي في أفريقيا:

مع انحسار الصراع في سوريا والعراق وبؤر الصراع الأخرى، بدأت التنظيمات المتشددة في صناعة واقع جديد لها، بعد تعرضها لخسائر وهزائم متتالية على المستويات كافة، ونقل مسرح عملياتها إلى الدول ذات الطبيعة الرخوة اجتماعياً وأمنياً واقتصادياً. وكانت مجموعة دول الساحل (موريتانيا والنيجر وتشاد ومالي وبوركينا فاسو) الأقرب لخطط هذه التنظيمات واستراتيجياتها وبناء قواعدها. مستغلة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمر بها دول هذه المجموعة لإيجاد قواعد وحواضن دينية شعبية تتوافق في الأفكار والعقائد والاهداف في التمدد والتمركز، أو بناء كتل جيوسياسية كتحالقات تخدم مصالحها وأهدافها.

ثانياً: ظهور أنماط جديدة لتحالفات التنظيمات الإرهابية:

أصبحت منطقة الساحل الأفريقي بؤرة للنشاط الإرهابي خلال السنوات الأخيرة، وذلك لعدة عوامل، بما فيها سهولة اختراق حدود المنطقة، وضعف الحكم، ووجود أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة، من أكثر الاتجاهات إثارة للقلق في منطقة الساحل ظهور أنماط جديدة من التحالفات بين المنظمات الإرهابية،

وكانت الجماعات الإرهابية في المنطقة تميل إلى العمل بشكل مستقل. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، كان هناك اتجاه متزايد للتعاون بين هذه المجموعات. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك التطور المتزايد للمنظمات الإرهابية، والحاجة إلى الموارد، والرغبة في تحقيق أهداف مشتركة^(١٥).

من أبرز الأمثلة على النمط الجديد لهذه التحالفات، العلاقة التي نشأت بين تنظيم «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» (ISGS) وتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» (AQIM) وتعاونهما الوثيق خلال السنوات الأخيرة، وتقاسمهما الموارد والتدريب والأفراد. على نحو سمح لهما بتنفيذ هجمات أكثر تعقيداً. ويشكل ظهور أنماط جديدة من التحالفات بين المنظمات الإرهابية بمنطقة الساحل مصدر قلق كبير للأمن الإقليمي والدولي. تجعل هذه التحالفات من الصعب تتبع النشاط الإرهابي وتعطيله. كما أنها تزيد من احتمالية أن تتمكن الجماعات الإرهابية من تنفيذ هجمات واسعة النطاق.

ثالثاً: إعادة تمركز التنظيمات الإرهابية:

شهدت منطقة الساحل انتقال التنظيمات الإرهابية من أماكن تمركزها وسيطرتها إلى مناطق أخرى، في إطار الاندماج والتحالف بينها. وحتى عام ٢٠٢٠م، كانت جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش في غرب أفريقيا المسؤولين عن معظم العمليات الإرهابية في تشاد والكاميرون والنيجر. إلى جانب منطقة شمال شرق نيجيريا واعتباراً من عام ٢٠٢١م، بدأ تزايد العمليات الإرهابية بالمناطق الحدودية لمالي وبوركينا فاسو والنيجر حتى أصبحت تمثل بؤرة الإرهاب وتضاعفت أعداد الضحايا الناتجة عن العمليات الإرهابية في تلك الفترة.

وقد مثل إعادة تمركز التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي مصدر قلق كبير للأمن الإقليمي والدولي. خاصة بعد أن أصبحت أكثر تطوراً وتمويلًا وترابطًا، ويستخدمون تقنيات جديدة. وهذا يجعل من الصعب تتبع وتعطيل أنشطتهم. وتمثل عمليات إعادة تمركز هذه التنظيمات الإرهابية تحدياً رئيسياً لمنطقة الساحل الأفريقي، لا سيما أن التطور المتزايد لهذه المنظمات يزيد من صعوبة تعقبها وتعطيلها. كما أن توسع الشبكات الإرهابية يزيد من صعوبة احتوائها، استخدامهما للتقنيات الحديثة يجعل من الصعب على قوات الأمن اعتراض اتصالاتهم وتتبع تحركاتهم. إضافة إلى أن استقطاب المقاتلين الأجانب يضيف مهارات وخبرات جديدة يمكن أن تجعل الجماعات الإرهابية أكثر خطورة.

ومن المهم فهم طبيعة التحديات التي تفرضها الجماعات الإرهابية؛ لتطوير استراتيجيات مكافحتها. ومن ثم سوف نتناول نشاط هذه الجماعات بدول الساحل الأفريقي والإجراءات المحلية والإقليمية كما يلي:

(١) بوركينا فاسو:

تزايدت معدلات النشاط الإرهابي في عام ٢٠٢١م، مقارنة بعام ٢٠٢٠م، واحتلت بوركينا فاسو الدولة رقم أربعة عالمياً من حيث النشاط الإرهابي فيها وتأتي بعد أفغانستان والصومال والعراق، وتعتبر

جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» هي الجماعة الإرهابية الأكثر نشاطاً ويليها تنظيم داعش، ثم جماعة أنصار الإسلام، وقد سجلت بوركينا فاسو ٥٩٧ عملية إرهابية أسفرت عن وفاة ١٠٧٣ وتشريد ١,٦ مليون شخص. وقد اشتملت العمليات الإرهابية على الهجوم المسلح - الخطف - سرقة السيارات... الخ. وتعتبر منطقة ساحل ووسط نورد هي أكثر المناطق تأثراً بالعمليات الإرهابية^(١٦).

اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات منها إعلان حالة الطوارئ في ستة مناطق، و ١٤ مقاطعة اعتباراً من عام ٢٠١٩م، وتمديد حالة الطوارئ حتى آخر عام ٢٠٢٢م، وإنشاء دوائر خاصة في المحاكم لقضايا الإرهاب ومكافحة التطرف الديني، كما تم إنشاء وزارة مسئولة عن المصلحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة التطرف وذلك بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية^(١٧).

يعتبر الإتجار بالسلع المهربة وعمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب والسطو المسلح والخطف، هي المصادر الأساسية لتمويل الجماعات الإرهابية وتم تحويل عدد من القضايا إلى محكمة مكافحة الإرهاب بتهمة أمداد الجماعات الإرهابية بالوقود المسروق.

تمثل بوركينا فاسو أحد أهم الدول المشاركة في مجموعة الخمس (Go) بجانب تشاد، ومالي، موريتانيا، النيجر، وذلك قبل انسحاب مالي في ٢٠٢٢م، بالإضافة إلى انضمامها إلى مبادرة أكرا بتعاونها مع بنين وكوت ديفوار، وغانا، وتوجو، وقبول مالي والنيجر كمرقبين^(١٨)، وتهدف المبادرة إلى التعاون لمنع انتشار الإرهاب في منطقة الساحل ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتشار العنف.

(٢) الكاميرون:

تلاحظ انخفاض للأنشطة الإرهابية وبلغ عدد الضحايا ٣٣٩ شخص مقارنة بـ ٤٠٠ شخص عام ٢٠٢٠م، وبنسبة انخفاض بلغ ١٥٪ في الوفيات، كما تبين تكثيف الجماعات الإرهابية لهجماتها على المنشآت العسكرية مقارنة بالهجمات على المدنيين، وأعلنت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين عن نزوح ٣,٥٨٠,٠٠٠ داخلياً، وعدد ١١٧,٠٠٠ في المناطق الشمالية للبلاد وضرورة توفير المساعدات الإنسانية العاجلة^(١٩).

بوفاة زعيم جماعة «بوكو حرام» في نيجيريا «أبوبكر شيكاو» في يونيو ٢٠٢١م، خلال اشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا حيث أفادت تقارير أن «شيكاو» فجر نفسه خلال الاشتباكات بين التنظيمين الأمر الذي نتج عنه تسليم الآلاف من عناصر تلك التنظيمات الإرهابية لأنفسهم إلى مراكز نزع السلاح وإعادة التأهيل ونقلت على أثره حكومة الكاميرون لحوالي ٢٠٠٠ مقاتل سابق وعائلاتهم إلى نيجيريا في سبتمبر ٢٠٢١م^(٢٠).

تشارك الكامبيرون كل من (نيجيريا والنيجر وتشاد وبنين) اعتباراً من عام ٢٠١٥م، ضمن فرقة العمل الأفريقية المشتركة متعددة الجنسيات (Multinational Joint Task Force)، وتنسيق عمليات مكافحة عمليات الإرهاب والتمرد من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتخطيط المشترك للعمليات الوطنية المنسقة. وتولى حكومة الكامبيرون أهمية قصوى لمكافحة الإرهاب^(٢١).

استثمرت الحكومة ١٠ مليون دولار لإعادة تأهيل البنية التحتية التي قامت بتدميرها «بوكو حرام»، كما بدأت في بناء الأسواق والمراكز الأمنية والمدارس التي دمرت في منطقة «أمشيدى» شمال البلاد فضلاً على دعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعمليات إعادة اعمار في إطار الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد^(٢٢).

كما حققت جهود القوات الحكومية استسلام آلاف الإرهابيين وعائلاتهم كما ساهمت في العودة الطوعية لما يقدر بنحو ١٩٩٣ مقاتلاً وأسروهم إلى نيجيريا عودة ٧٩٠ لاجئ بمخيم ميناء «واو» شمال البلاد، كما بدأت في بناء مركز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بقيمة ٢,٥ مليون دولار وذلك من خلال البرنامج الثقافي الاقتصادي والاجتماعي الشامل لمنطقة حوض بحيرة تشاد وبتنسيق من الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية^(٢٣).

(٣) تشاد:

قُتل الرئيس التشادي «إدريس ديبي» عام ٢٠٢١م، خلال اشتباكات مع المتمردين، وتولى السلطة من بعده المجلس العسكري الانتقالي، وأعلن التزامه بمحاربة الإرهاب، وتعرضت المناطق الحدودية لتهديدات إرهابية مستمرة في المناطق السكنية المحيطة ببخيرة تشاد حيث تم تنفيذ هجوميين ضد أهداف عسكرية ومدنية خلال عام ٢٠٢١م^(٢٤).

عانت القوات الحكومية من نقص الموارد على نحو حد من قدرتها على تجاوز مخاوفها الأمنية. وعلى الرغم من ذلك نفذت عدداً من المهام بمنطقة الساحل الأفريقي للمساهمة في ترتيب الأمن الإقليمي وإظهار مدى التزامها القوى في محاربة الإرهاب، كما قامت بنشر قوات في مالي لدعم بعثة الأمم المتحدة (Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali) لتحقيق الاستقرار، فضلاً عن المشاركة بقوات في مجموعة (Go) (٢٥).

استضافت تشاد فرقة العمل الفرنسية «بارخان» وأيضاً بعثة فرنسا لمكافحة الإرهاب، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الرئيسي تاريخياً في بناء القدرات القتالية لقوات الأمن التشادية، ولا يزال تأمين الحدود التشادية يمثل التحدي الأكبر بسبب وجود مناطق حدودية يسهل اختراقها بمعرفة

الإرهابيين والخارجين عن القانون في منطقة بحيرة تشاد، وتتولى القوات المسلحة مكافحة الإرهاب من خلال قواتها المنتشرة في منطقة حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل الأفريقي^(٢٦).

بذلت الحكومة التشادية جهوداً شاقة لمكافحة تمويل الإرهاب بإنشاء الوكالة الوطنية للاستخبارات المالية لمحاربة الجرائم المالية وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى عضوية تشاد في فريق العمل المعنى بغسيل الأموال (The Inter-Governmental Action Group against Money Laundering in West Africa) (GIABA) الذي أنشئ عام ٢٠٠٠ ويتبع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)^(٢٧)

وتعد تشاد دولة رائدة في تصدير قوات الأمن للمساهمة في دعم الاستقرار الإقليمي بمنطقة الساحل بمساهمة قدرها ١٤٢٥ جندي في مالي ضمن بعثة الأمم المتحدة (MINUSMA) و ٦٥٠ جندي شمال مالي ضمن القوة (Go) بالمنطقة الشرقية. كما نشرت ١٢٠٠ جندي في منطقة «لبتاكو جورما» الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر من القوة (Go)^(٢٨). إضافة إلى أنها تدعم القوة المشتركة مع السودان بـ ٦٠٠ جندي ضمن جهود تأمين الحدود المشتركة. وقد أعلنت الحكومة التشادية، في ديسمبر ٢٠٢١م، رغبتها في زيادة عدد قواتها المشاركة في بعثة الأمم المتحدة بدولة مالي بعدد ١٠٠٠ جندي. وتتلقي تشاد دعماً لمواردها الأمنية من كل من الصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي وتركيا^(٢٩)

(٤) مالي:

مرت الدولة بانقلابين في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١م، وترتبط الحكومة المالية بشركات بعيدة المدى في مجال مكافحة الإرهاب بالتعاون مع القوات الأجنبية وفي مقدمتها القوات الفرنسية وآخرها العملية «برخان» واضطرت القوات الفرنسية للانسحاب بعد موجة الاضطرابات التي ضربت البلاد وامتدت الاحتجاجات ضد التواجد الفرنسي وأيضاً صعدت الحكومة ذاتها من خطابها المناهض للتواجد الفرنسي في الأراضي المالية وهو ما اضطر الرئيس الفرنسي لإعلان إنهاء العملية «برخان»^(٣٠) وبالتنسيق بين حكومة مالي وروسيا الاتحادية ثم نشر عناصر مجموعة «فاجنر» في مالي ولكن الفراغ الأمني الذي أحدثه انسحاب القوات الفرنسية والقوات الدولية الأخرى لا يمكن تعويضه أو ملؤه من قبل القوات المالية وعناصر قوات مجموعة فاجنر.

تنشط الجماعات الإرهابية في مالي (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وداعش بالصحراء الكبرى، والقاعدة، والمرابطون، وأنصار الدين، وجبهة تحرير ماسينا)، وقد واصلت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وداعش تنفيذ هجمات إرهابية استهدفت في المقام الأول الجيش المالي والقوات الدولية وتركزت الهجمات بشكل رئيسي بمنطقة وسط مالي وواصلت الجماعات الإرهابية الضغط إلى أقصى الجنوب على امتداد الحدود مع بوركينا فاسو بمنطقة «سبكاسو» بالإضافة إلى وقوع عدد من الهجمات على طول حدود مالي

مع كوت ديفوار وموريتانيا^(٣١)، وزادت حدة الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء البلاد واستمرت في استهداف المدنيين والجيش المالي وقوات حفظ السلام والقوات الدولية وخلفت ١٨٢٦ قتيلًا^(٣٢). تمتد حدود مالي الشاسعة والمليئة بالثغرات لحوالي ٤٥٠٠ ميل وتشترك مع سبع دول في الحدود ويعمل على تأمين الحدود كل من حرس الحدود وشرطة الحدود الوطنية بمهمة منع وردع الأنشطة الإجرامية على الحدود وتعاني تلك الجهات من قلة أعداد الموظفين وضعف مستوى التدريب وافتقار المعدات والموارد الأساسية، ولم تتمكن الحكومة الحالية من إحراز أي تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ بشأن أمن الحدود. وذلك نظراً لضعف السيطرة على الحدود كما يسمح للإرهابيين بالتحرك عبر الحدود بسهولة^(٣٣). تجاهلت الحكومة الانتقالية اعتباراً من ٢٠٢٠ م، شركائها التقليديين لصالح بناء علاقاتها مع روسيا الاتحادية لذلك فقد قررت فرنسا الانسحاب من مالي وتم حرمان مالي من المساعدات الأمريكية وتعليق عضويتها في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECWOS) والاتحاد الإفريقي^(٣٤).

٥) النيجر:

تواجه النيجر تهديدات إرهابية على معظم حدودها ونظراً لامتداد الحدود لمسافات شاسعة فإن الجماعات الإرهابية تستفيد من ذلك إلى جانب محدودية الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية لمهاجمة وتجنيد السكان المحليين نظراً لضعف الخدمات الحكومية وانعدام التنمية الاقتصادية، وتشارك النيجر في المهمة المشتركة متعددة الجنسيات ومجموعة دول الساحل الخمس (GoS) وتمتلك قوة عسكرية صغيرة الحجم وتنسيق غير فعال بين الأجهزة الأمنية ونقص في الموارد^(٣٥).

تتأثر الأوضاع الأمنية نتيجة لحالة عدم الاستقرار في دول الجوار (بوركينا فاسو وتشاد وليبيا ومالي ونيجيريا) وحوض بحيرة تشاد وتنشط عدد من الجماعات الإرهابية في النيجر (داعش في الصحراء الكبرى - بوكو حرام - داعش غرب أفريقيا - جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمرابطون وأنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا) وقد نفذت التنظيمات الإرهابية ما لا يقل عن ٧٤ عملية إرهابية عام ٢٠٢١ م^(٣٦).

خلاصة القول: تتزايد العمليات الإرهابية وبشكل شبه يومي بمنطقة الساحل الإفريقي، ونجحت التنظيمات الإرهابية في تركيز عملياتها ضد القوات الحكومية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وكان لعدم الاستقرار السياسي وتنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو ومالي، الأمر الذي أعطي لتلك الجماعات حرية العمل وتوجيه ضربات مؤثرة، ويعود تعقد الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي إلى عدد من العوامل، من بينها ما يلي:

أ- **ضعف الحكم:** تشهد منطقة الساحل ظاهرة تولى حكومات ضعيفة غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها أو السيطرة على أراضيها بشكل فعال، الأمر الذي يخلق فراغاً تستغله الجماعات المسلحة.

ب- **ظاهرة الفقر:** تعتبر منطقة الساحل واحدة من أكثر مناطق العالم فقراً، وهو يخلق هذا الفقر إحساساً باليأس بين السكان، مما يجعلهم أكثر عرضة لجهود التجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

ت- **تغير المناخ:** تشهد منطقة الساحل تغيرات مناخية أدت إلى زيادة الجفاف، وما يؤدي إلى عدم كفاية الغذاء والتنافس على الموارد، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات ويؤدي إلى الصراع.

ث- **عدم الاستقرار الإقليمي:** منطقة الساحل ذات أهمية استراتيجية تضم عدداً من الدول الهشة. وهو ما جعلها عرضة للآثار غير المباشرة للنزاعات في لدول المجاورة، على سبيل المثال الصراع المستمر في ليبيا.

ج- **الإرهاب الدولي:** ترتبط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل بشكل متزايد بشبكات إرهابية دولية، مثل القاعدة والدولة الإسلامية. وقد أثار ذلك مخاوف من أن تصبح منطقة الساحل مركزاً جديداً للإرهاب الدولي.

التنافس الدولي بمنطقة الساحل الأفريقي

تشكل الحالة الأمنية المعقدة بمنطقة الساحل الأفريقي تحدياً كبيراً للمنطقة وللمجتمع الدولي، ولا توجد له حلولاً مباشرة. لكن من الضروري معالجة العوامل الأساسية التي تؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة، من خلال العمل المشترك. ويمكن للدول الرئيسية في الإقليم والدول الكبرى المساعدة في تحسين الأمن وتعزيز التنمية وبناء السلام في منطقة الساحل. وسيتم استعراض دور الدول الكبرى طبقاً للآتي:

أولاً: الدور الروسي:

تزايدت الجهود الروسية لتحسين علاقاتها بدول القارة الأفريقية وأصبحت أحد الأطراف الفاعلة التي لها دور بمنطقة الساحل. وأكدت هذا الدور من خلال العمل على عدة مستويات: من وجهة النظر السياسية، محاولة الحصول على نفوذ سياسي خصماً من رصيد الإتحاد الأوروبي من خلال السيطرة على طريق الهجرة غير الشرعية الذي يعبر منطقة الساحل وشمال أفريقيا، بينما من المنظور الاقتصادي، تقدم روسيا الدعم والتأمين للموارد الطبيعية في مقابل عقد الصفقات لإنشاء محطات الطاقة النووية، لا سيما في الدول الغنية بالنفط أو الغاز أو المعادن على سبيل المثال (بوركينا فاسو ومالي وتشاد) (٣٧).

إلى جانب الشق السياسي والاقتصادي، فيمثل نشر عناصر «الشركة العسكرية الخاصة» أو ما يطلق عليها مجموعة «فاجنر»، واحدة من أبرز استراتيجيات موسكو في المنطقة، وكان من أهم أولويات سياسة الشركة توسيع مجال أنشطتها في القارة الأفريقية وصولاً إلى منطقة الساحل مع انتشارها في دولة مالي عام ٢٠٢١، بعدما نجحت في ليبيا وحالياً تشاد والكونغو والسودان (٣٨) وتطبق مجموعة «فاجنر» استراتيجية متعددة الأبعاد وذلك عندما يتعلق الأمر بالعمل داخل القارة الأفريقية وذلك من خلال الآتي:

عسكرياً: وذلك من خلال نشر قواتها في المنطقة بالتعاون مع حكومات عدد من الدول للقضاء على الجماعات والميليشيات أو تقديم الدعم في الحروب الأهلية.

اقتصادياً: وذلك من خلال عقد برتوكولات تعاون مع الحكومات أو مع الشركات العاملة في مجال الطاقة ومناجم الثروات الطبيعية.

سياسياً: تقدم المجموعة الاستشارات السياسية في التعامل مع القضايا والأزمات السياسية لقادة الدول، وتقدم أيضاً مشورات أمنية، ولها القدرة على تنفيذ حملات إعلامية مضللة، بنشر الاخبار الكاذبة وتوجيه للمتظاهرين والسيطرة على الاحتجاجات ضد الحكومات.

دور مجموعة فاجنر في مالي: على أثر الانقلاب الذي قادة العقيد «آسيمي جوتيا» في ٢٥ مايو ٢٠٢١ م واعتقال الرئيس الانتقالي «باه نداو» ورئيس الوزراء «مختار عوين» بحجة الفشل في أداء مهامهم ومحاولتهم تخريب عملية التحول الديمقراطية في البلاد، ونتيجة لعدم القدرة على التصدي لنشاط الجماعات المتطرفة

وغياب التنسيق مع دول الساحل الأفريقي لجأت الحكومة المالية لمجموعة «فاجنر» التي بدأت أنشطتها في عام ٢٠٢١م، واعتبرتها مالي بديلاً قادراً على توفير الأمن والتدريب ومقاومة أنشطة الجماعات الإرهابية، بمقابل مادي يبلغ ١٠ مليون دولار شهرياً^(٣٩)، وهو الأمر الذي شجع مالي على الانسحاب من عضوية «Go» الذي يضم بوركينا فاسو ومالي وتشاد وموريتانيا والنيجر.

في ضوء انتشار الاحتجاجات الشعبية وخروج المظاهرات في باكو العاصمة ضد الوجود العسكري الفرنسي على الأراضي المالية، كما كان لعدم استعداد رؤساء دول المنطقة لتحمل مسؤولياتهم الأمر الذي أزعج الحكومة الفرنسية وهدد بسحب قواتها بعد الانقلاب مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الدولتين وإنهاء فرنسا للعملية «برخان» ومهد الطريق إلى تنامي العلاقات بين مالي وروسيا الاتحادية وتزايد ثقل دور مجموعة «فاجنر» في مالي.

وسط تزايد العمليات العسكرية، انخرطت «فاجنر» والقوات المسلحة المالية في عدة هجمات مميتة تستهدف المدنيين حيث شاركت المجموعة في هجمات استهدفت المدنيين في مناطق (موبتي، وسيجو وتومبوكتو، وكوليكورو)، وهي مناطق سيطرة أساسية لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة للقاعدة. وتم تسجيل ما يقرب من ٥٠٠ قتيل مدني من هذه الهجمات، كما اتهمت بارتكاب مذبحه راح ضحيتها مئات المدنيين في مورا في منطقة «موبتي» أواخر مارس ٢٠٢٢م، وبشكل عام، وهو الأمر الذي نفته «فاجنر» وأنكرت أي صلة لها بهذا الحادث^(٤٠).

خلاصة القول: اتخذت روسيا الاتحادية العديد من الإجراءات لتطوير تواجداتها الاستراتيجي في منطقة الساحل وذلك من خلال عقد اتفاقيات تعاون أمني مشتركة مع كل من بوركينا فاسو وتشاد والنيجر واتفاقيات تعاون اقتصادي بين الشركات الروسية وعدد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، كما تعتبر روسيا أحد المصادر الرئيسية لصفقات التسليح الرخيص سهل الاستخدام في القارة الأفريقية، وكانت المصدر الرئيسي وأكبر موردي السلاح لمالي في الفترة من ٢٠١٧م إلى ٢٠٢١م، ولتحقيق مكاسب اقتصادية لمجابهة الأضرار التي لحقت بها نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية عززت تدريجياً تواجداتها في منطقة الساحل من خلال توفير البديل آلا وهو مجموعة «فاجنر» مستغلاً الوضع الأمني المتدهور بمنطقة الساحل الأفريقي.

ثانياً: الدور الصيني:

في الفترة من ٩ - ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١م، عقد المنتدى الثامن للتعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) تحت شعار «تعميق الشراكة بين الصين وأفريقيا وتعزيز التنمية المستدامة لبناء مجتمع صيني أفريقي لمستقبل مشترك في العصر الجديد»، بمدينة داكار بالسنغال^(٤١) وخلال المنتدى دعا وزير خارجية السنغال «أساتا تال سال» الصين إلى المشاركة في عملية تسوية النزاع في إقليم الساحل^(٤٢)، كما هو الحال مع روسيا وإذا

تمكنت الصين من السيطرة على حدة الصراعات الحالية في المنطقة فمن المؤكد أنه ستكون أحد اللاعبين المؤثرين في المنطقة، وأبدى الرئيس الصيني استعداد دولته للمشاركة وأنها على مستوى التحدي وأعلن عن عشر مبادرات جديدة للسلام والأمن في المنطقة بالإضافة إلى استمرار الدعم لقوات الأمن التابعة للاتحاد الأفريقي كما وعدت بمساندة الدول الأفريقية في محاولاتها ودعم الأمن الإقليمي بشكل مستقل ومكافحة الإرهاب وتنفيذ عمليات مشتركة لحفظ السلام^(٤٣).

على مدار عقود اعتبرت الصين أن الصراع بين الدولة والجماعات المتطرفة شأن داخلي وانتقدت تدخل الدول الكبرى وأشارت إلى أنها تفضل المبادرات السياسية الإقليمية والوساطات لإنهاء الصراع وفي سبتمبر ٢٠١٩ أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني الكتاب الأبيض بعنوان «الصين والعالم في العصر الجديد» وتضمن ضرورة أن يكون للصين دوراً أمنياً عالمياً يتوافق مع مكانتها كقوة عظمى^(٤٤). على الرغم من الاستثمارات الضخمة والتي يعمل بها آلاف الصينيين داخل القارة الأفريقية وما تواجهه من تهديدات أمنية إلا أن الصين حرصت على الحفاظ على تواجد عسكري متواضع وإتباع منهج أكثر مرونة مقارنة مع منافسيها من الدول الغربية^(٤٥).

اعتباراً من ٢٠١٩ بدأت الصين في المشاركة في عمليات الأمن ومكافحة الإرهاب لدول الساحل الخمسة وتعمل مع بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، كما قدمت مساعدات بقيمة ٤٥ مليون دولار لعمليات الأمن ومكافحة الإرهاب التابعة للقوة المشتركة كما قدمت مساعدات لعمليات الأمانة الدائمة لمجموعة (G٥)^(٤٦) وخلال عقد من الزمن احتلت الصين حيزاً مهماً في ترتيبات أمن المنطقة، ارتبطت المشاركة الصينية في الترتيبات الأمنية في منطقة الساحل بشكل أساسي مع مصالحها التجارية المتزايدة بالمنطقة وهو نهج بكنين تجاه الأمن مدفوع بالحاجة إلى حماية مفاعيلها التجارية وهو الأمر الذي يتناسب مع اهتمامها بأمن منطقة الساحل ارتباطاً بخطة لتعزيز سمعتها كقوة عظمى مسؤولة.

ونظراً لامتلاك دول الساحل ثروات وفيرة من المنجنيز والبوكسيت والفوسفات والحديد والذهب. بالإضافة إلى البترول. وتسيطر شركة البترول الوطنية الصينية في تشاد على إنتاج النفط، منذ ٢٠٠٣م^(٤٧) كما استثمرت الصين في إنشاء خط أنابيب للنفط الخام في النيجر بطول ١٩٥٠ كم وقطر ٢٠ بوصة، ليربط بين حقول النفط الإنتاج بالنيجر وصولاً لميناء «سيمي كراكي» بدولة بنين. من المتوقع أن يؤدي إتمام هذا الخط، الذي تم تعليقه لعدة أشهر بسبب وباء فيروس كورونا، إلى زيادة إنتاج النيجر من النفط من ٢٠ ألف برميل يومياً إلى ١٢٠ ألف برميل. وبما أنها تمتلك خامس أكبر احتياطي من اليورانيوم ونسبة ٧٪ من الاحتياطي العالمي، فقد بدأت الصين في تنفيذ مشروعات البنية التحتية اللازمة لاستخراجه من

منجم (AZeliK) بشمال النيجر، بشراكة بين المؤسسة النووية الوطنية الصينية (CNNC) وحكومة النيجر (٤٨).

وقد اشترت شركة Ganfeng Lithium الصينية ٥٠٪ من حصة منجم (Goulamina) في مالي عام ٢٠٢١م، مقابل ١٣٠ مليون دولار. وهو ما يعكس طموحاتها لضمان الاستحواذ على إنتاج سلعة ضرورية لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية (٤٩).

وقدمت الصين لمالي معدات عسكرية تزيد قيمتها عن ٩ ملايين دولار، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والشاحنات ومعدات النقل والأمن، كجزء من مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في عام ٢٠٢١م (٥٠). اعتباراً من عام ٢٠١٨م، ألغت بوركينا فاسو اعترافها بتايوان الأمر الذي فتح آفاق التعاون والعلاقات الدبلوماسية مع الصين التي تعهدت في عام ٢٠١٩م، بتقديم منحة بقيمة ٤٤ مليون دولار لتدريب عناصر الجيش في الكليات والمعاهد العسكرية وتنفيذ تدريبات مشتركة (٥١).

خلاصة القول: نظراً لافتقار الصين إلى الخبرة العسكرية للتعامل مع الصراعات في منطقة الساحل نظراً لأنها لم تكن أحد القوى الاستعمارية يوماً ما، ومن أجل اكتساب الخبرة والمعرفة على أرض الواقع تركز الصين في الوقت الحالي على المشاركة في بعثات حفظ السلام من خلال الأمم المتحدة، بالإضافة لاستخدام دبلوماسية دفتر الشيكات (Checkbook Diplomacy) في التعامل مع بعض الالتزامات في المنطقة وبالقدر الذي يسمح لها بالنفوذ، ونظراً لما سارت عليه الأوضاع أصبحت أفريقيا ساحة لمعركة دبلوماسية إستراتيجية على غرار الحرب الباردة حيث تنشغل القوى العظمى والدول الكبرى بمغازلة الدول النامية والتنافس على تقديم الدعم لها وترى العديد من الدول الأفريقية أن الصين أصبحت هي البديل الجاد للنظام الدولي الذي يهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: الدور الفرنسي:

في ظل التنافس الدولي في القارة الأفريقية عامة ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة سعت الدول الكبرى وفي مقدمتها فرنسا إلى إعادة علاقاتها مع دول المنطقة للحفاظ على مكانتها ونفوذها في مستعمراتها السابقة وذلك بالاعتماد على آليات جديدة تتمثل في دعم التنمية في المنطقة باعتبارها الوسيلة السلمية لحل الأزمات وتحقيق السلم في المنطقة وترتكز الاستراتيجية الفرنسية على حماية مصالحها وتعزيز نفوذها وعزل منافسيها (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين) عن طريق إبرام اتفاقيات شراكة مع الدول الأفريقية وبصفة خاصة دول الساحل.

تمتد العلاقات الفرنسية بالقارة الأفريقية لسنوات طويلة بدءاً من مرحلة الاستعمار إلى الاستقلال وفي عام ١٩٦٢ خلال فترة حكم الرئيس شارل ديغول انطلقت الإستراتيجية الفرنسية (فرنسا - أفريقيا) تجاه

أفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار وهدفت تلك الاستراتيجية إقامة علاقات تعاون بين باريس ومستعمراتها الأفريقية^(٥٢) وكانت أهدافها كالتالي:

- ١ - ضمان استمرار الحصول على الموارد الطبيعية (اليورانيوم والنفط والماس).
 - ٢ - التوسع في إقامة القواعد العسكرية الفرنسية في تلك الدول.
 - ٣ - دعم الأنظمة الأفريقية المناهضة للشيوعية.
 - ٤ - تعزيز الفجوة بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية في دول غرب أفريقيا والساحل.
- ويمكن القول إن هذه الاستراتيجية نجحت في تعزيز مكانتها ونفوذها في منطقة غرب أفريقيا حتى تسعينيات القرن الماضي حيث تعرضت إلى الانتقاد بعد فشلها في احتواء أزمة رواندا التي اندلعت عام ١٩٩٠ واتهمتها عدة جهات بالمشاركة في عمليات التطهر العرقي من خلال تقديمها للدعم العسكري والسياسي للحكومة الرواندية^(٥٣).

اتبعت الحكومة الفرنسية استراتيجية جديدة من مطلع تسعينيات القرن العشرين أعلنت فيها نهاية العلاقة التقليدية (الأبوية) التي ربطتها مع الدول الأفريقية وبدء إتباع سياسة جديدة تبنى على الدعم السياسي واحترام قواعد الحكم الرشيد وإدخال الإصلاحات السياسية والقيم الديمقراطية وإدارة الأزمات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية بالتعاون مع الحكومات^(٥٤).

بتصاعد ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة مع بداية القرن الحالي، والتي شكلت تهديداً لدول الإتحاد الأوروبي واستخدمت فرنسا أدوات جديدة لتعزيز مكانتها الدولية من خلال تقديم المساعدات التنموية وتحولت سياستها تجاه أفريقيا من الأحادية إلى التعددية بعد أن تضررت صورتها وهيبته في أفريقيا، ومن هنا بدأت في العمل بالاشتراك مع المؤسسات الدولية (الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو والإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة) ومن أبرز تلك العمليات عملية حفظ السلام في تشاد وأفريقيا الوسطى عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م، وكانت فرنسا من أبرز العناصر الداعمة لعمليات حفظ السلام للإتحاد الأوروبي (عسكرياً واقتصادياً وسياسياً).

في عام ٢٠١٢م، وخلال فترة حكم الرئيس «فرانسوا هولاند» قررت فرنسا إعادة توزيع قواتها العسكرية في منطقة الساحل الأفريقي، لاحتواء حركات التمرد وتفكيك التنظيمات الإرهابية ومواجهة الجماعات الجهادية والتي انتقلت إلى منطقة شمال مالي ونظراً لتعقد الأزمة في مالي وعدم قدرة حكومتها المركزية السيطرة على الأوضاع الأمنية في البلاد فقد طلبت المساعدة من القوى الإقليمية والدولية وخاصة فرنسا التي تعتبر الشريك الاستراتيجي لها والتي وافقت على طلب الحكومة في مالي وإلضفاء الشرعية على تدخلها العسكري بإدراك باتخاذ ثلاث خطوات^(٥٥):

١. اعلان أن التدخل العسكري لفرنسا جاء بناءً على طلب حكومة مالي.
٢. استصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٨٥ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢م، بناءً على التعاون بين فرنسا والقوى الدولية محل الأزمة.

٣. العمل المشترك بين القوات الفرنسية وقوات دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) من خلال رصد التحركات الفرنسية السريعة في منطقة الساحل والتي هدفت منها لحماية المصالح الحيوية الفرنسية حيث تعتمد على خام اليورانيوم الذي تسيطر عليه شركة «أريجا» الفرنسية في النيجر وجعل من فرنسا أكبر منتج لليورانيوم في العالم بالإضافة إلى التخوف الفرنسي من انتقال العمليات الإرهابية والفوضى للدول المجاورة. الأمر الذي دعا فرنسا لإطلاق العملية العسكرية «سرفال» في مالي لوقف العمليات الإرهابية والتي فشلت في تحقيق أهدافها والمتمثلة في القضاء على الإرهاب في شمال مالي وحل الأزمة السياسية والأمنية بين الحكومة المركزية والحركة الوطنية لتحرير الأزواد، وبدأت القوات الفرنسية في الانسحاب في أبريل ٢٠١٣م، على أن تحل محلها القوات الأفريقية في يوليو ٢٠١٣م، كما أطلقت الأمم المتحدة عملية حفظ السلام في مالي تحت اسم «مينوسما» لتحل محل القوة الأفريقية^(٥٦).

وبدءاً من مايو ٢٠١٤م، استعادت الجماعات المتمردة أنشطتها في مالي ومني الجيش المالي بعدة هزائم متتالية الأمر الذي دعا فرنسا إلى المشاركة بقوة قوامها ٣٠٠٠ جندي وإطلاق عملية عسكرية أطلقت عليها عملية «برخان» وعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام من الحكومة المالية والمتمردين بالجزائر في مايو / يونيو ٢٠١٥م، إلا أن أعمال العنف امتدت إلى بوركينا فاسو والنيجر، وتزايدت الهجمات الإرهابية على القوات الحكومية والقوات الأجنبية، واعتباراً من مارس ٢٠١٧م، بدأت عملية إعادة مرحلة إعادة التشكيل للجماعات والتنظيمات الإرهابية إما بالاندماج أو الانفصال وكان من أبرزها (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وانتشار تنظيم الدولة الإسلامية لداعش)، واعتباراً من نهاية عام ٢٠١٩م، بدأت التنظيمات الارهابية شن سلسلة من الهجمات على القواعد العسكرية في مالي والنيجر^(٥٧).

استمرت فرنسا في التدخل العسكري في منطقة الساحل الأفريقي تحت مظلة الإتحاد الأوروبي وخلال عام ٢٠٢٠م، أبدت فرنسا استعدادها للتدخل في الأزمة التي شهدتها تشاد دعماً لحكومة «إدريسي ديبي» في مواجهة المتمردين إذا دعت الحاجة إلى ذلك وبالفعل تمكنت القوات الفرنسية في قصف جماعات المتمردين الأمر الذي لاقى انتقاداً حاداً من شركائها الأوروبيين وخاصةً ألمانيا التي رأت أن فرنسا تستغل الإتحاد الأوروبي لحماية مصالحها في منطقة الساحل.

وبالتوازي مع العمليات العسكرية للقوات الفرنسية ورغبة منها في تحقيق الغطاء الدولي والعمل تحت مظلة الإتحاد الأوروبي أطلقت في يوليو ٢٠٢٠م، مجموعة العمل «تاكوبا» والتي تكونت من عدد من دول

الساحل وعدد من الدول الأوروبية (إيطاليا والدنمارك والسويد ورومانيا واستونيا والتشيك) بالإضافة لكندا لتعمل معا في القتال ضد التنظيمات الإرهابية^(٥٨).

شهدت مالي انقلابا عسكرياً، في ١٨ أغسطس ٢٠٢٠م، أطاح بالرئيس «إبراهيم أبوبكر كيتا» الذي انتخب في ٢٠١٣م، وأعقبه انقلاباً آخر، في ٢٤ مايو ٢٠٢١م، نتج عنها تدهور حاد في العلاقات المالية الفرنسية. وبحلول ١٠ يوليو ٢٠٢١م، أعلنت فرنسا على نحو مفاجئ إنهاء عملية «برخان» لمكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الأفريقي وخفض قواتها وإعادة دمجها في مهمة دولية تتقاسم فيها عبء المخاطر الأمنية^(٥٩) وبانسحاب القوات الفرنسية وانتهاء مهمة العملية «برخان» في يونيو ٢٠٢١م، أعلنت هيئة الأركان الفرنسية في يوليو ٢٠٢٢م، انتهاء انتشار قوة «تاكوبا» المكلفة بالقتال ضد الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش وذلك نتيجة للظروف الأمنية المعقدة بالمنطقة^(٦٠).

رابعاً: الدور الأمريكي:

تواصل الولايات المتحدة التركيز على تطوير الجيوش النظامية لدول الساحل من خلال برامج التدريب والإعداد، التي بدأتها، مطلع القرن الحادي والعشرين، وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي لتدخل فرنسا في منطقة الساحل. كما تعمل على تنفيذ سياسة خارجية نشطة تجاه مناطق بؤر الصراع في العالم ولكن يبدو أن منطقة الساحل لا تمثل أولوية قصوى في السياسة الخارجية الأمريكية، ولكنها أيضاً ليست غائبة عن الاهتمام فيما يتعلق بالنواحي الأمنية وتواصل دعمها للشركاء الدوليين (فرنسا) ولكن على نطاق محدود مقارنة بمناطق الصراع الأخرى في القارة الأفريقية، وخلال أبريل ٢٠٢١م، أجرت فرقة العمل (small task Force) تدريباً مشتركاً لمكافحة الإرهاب مع القوات الفرنسية في «تمبكتو» بدولة مالي^(٦١) كما تواصل مراقبة الوضع الأمني بشمال مالي، مع ملاحظة أنه لا توجد لها عناصر استخباراتية/مقاتلة هناك، الأمر الذي يفسر الدور الرئيس الذي لعبته الولايات المتحدة بالتعاون مع القوات الفرنسية في تعقب وقتل زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي «عبدالمالك دروكدال» في يونيو ٢٠٢٠م، والذي يعد أحد أكثر من شاركوا في العمليات الإرهابية للسيطرة على منطقة شمال مالي، قبل التدخل الفرنسي، عام ٢٠١٣م، والذي نجح في تحديد الاستقرار الأمني والسياسي بمنطقة الساحل الأفريقي^(٦٢).

وللولايات المتحدة تواجد طويل الأمد في المنطقة في مجال التدريب والدعم وجمع المعلومات الاستخبارية. وقد بدأت جهودها عقب هجمات ١١ سبتمبر بإطلاق مبادرة عموم الساحل The Pan-Sahel Initiative (PSI) بهدف زيادة القدرة على مكافحة الإرهاب في مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا. في عام ٢٠٠٥، عُُدلت المبادرة إلى مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (الشراكة لاحقاً) والتي تضم ١٥ دولة، وتنظم تدريباً سنوياً. وتشارك وحدات من القوات الخاصة الأمريكية في تدريب عناصر الجيش المالي.

على الرغم من هذا التواجد فإنه يعتبر محدود مقارنة بوجودها في النيجر. الذي يشمل ٨٠٠ جندي وأفراد من القوات الجوية في نيامي وأجاديز (حيث تقوم الولايات المتحدة ببناء قاعدة جوية ضخمة ستشكل مركزاً لعمليات الطائرات بدون طيار) ووحدات أخرى أصغر في (ولام وأرليت وديركو) كما نفذت القوات الخاصة الأمريكية في النيجر عمليات ضد التنظيمات الجهادية في المنطقة، ومن أبرزها عملية أكتوبر ٢٠١٧م، في (تونغو تونغو) والذي أسفر عن مقتل أربعة جنود أمريكيين وخمسة من القوات النيجيرية^(٦٣). وتعد الولايات المتحدة أكبر مساهم في بعثات الأمم المتحدة، وتقديم المساعدات لعمليات حفظ السلام بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي (Minusma) وتوفير التدريب والمعدات لشركائها المساهمين في عمليات حفظ السلام، وفي يناير عام ٢٠٢٠م، دعت إدارة ترامب إلى خفض عدد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي والبدء في تطبيق وتطوير نهج بديل يحقق الاستقرار في البلاد مع اعتبار أن دور بعثات حفظ السلام ليس الرد على التهديدات الإرهابية المتزايدة في مالي وأنها تنوى تقليص وجودها العسكري في أفريقيا وطالبت مندوبها في مجلس الأمن، المساءلة والتحقيق في مخالفات العناصر الأمنية والتي زادت بشكل بالغ، وخلال جلسة مجلس الأمن الدولي في ١٥ مايو ٢٠٢٠م، أعلنت كل من فرنسا وروسيا الاتحادية رفضها لمطالب الولايات المتحدة بشأن قوة حفظ السلام في مالي أو حتى مراجعة المعايير المحددة لعمل القوات أو تعليق وجودها^(٦٤).

تعتبر الولايات المتحدة واحدة من أبرز المانحين للمساعدات في منطقة الساحل وفي ١٩ مارس ٢٠٢١م، أعلنت عن تقديم مساعدات إنسانية لدول الساحل (Go) بأكثر من ٨٠ مليون دولار، وذلك في أعقاب تقديم ما يقرب ١٥٢ مليون دولار من المساعدات الأمريكية للمنطقة وذلك في سبتمبر ٢٠٢٠م، وذلك بالتعاون مع التحالف الدولي لمنطقة الساحل الذي تم تشكيله عام ٢٠٢٠م، وشركاء دوليين آخرين لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية بالمنطقة^(٦٥) وفي مارس ٢٠٢٣م، أعلنت الخارجية الأمريكية عن تقديم مساعدات إنسانية جديدة لمنطقة الساحل وغرب ووسط أفريقيا بقيمة ١٥٠ مليون دولار وتشمل المساعدات دول بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر فضلاً عن عدد من الدول المجاورة المتأثرة بالأزمة الإقليمية وبلغت إجمالي المساعدات خلال عام ٢٠٢٣م، حوالي ٢٣٣ مليون دولار لدول المنطقة^(٦٦).

تولى الإدارة الأمريكية للرئيس بايدن اهتماماً كبيراً بالقارة الأفريقية في التصدي للنفوذ الروسي والصيني المتصاعد وفي هذا الإطار نشر موقع البيت الأبيض في أغسطس ٢٠٢٢م، وثيقة بعنوان «استراتيجية الولايات المتحدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء» والتي تهدف إلى إعادة صياغة مكانة القارة الأفريقية بالنسبة

لمصالح الأمن القومي الأمريكي من خلال تعزيز شراكتها مع دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وتبنى الإستراتيجية على أربعة أعمدة رئيسية وهي^(٦٧):

الركيزة الأولى: تعزيز الانفتاح على المجتمعات الأفريقية، وتلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع شركائها الأفارقة للاستفادة من الموارد الطبيعية وتعزيز المصالح التجارية والاستثمارية للولايات المتحدة ومكافحة الأنشطة الضارة لكل من الصين وروسيا الاتحادية والفواعل الأخرى بالمنطقة.

الركيزة الثانية: تعزيز الديمقراطية وتخفيض حدة النزاعات ومنعها والذي سيتم بالتعاون جنباً إلى جنب مع الحكومات الأفريقية لمجابهة ظاهرة عدم الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي من خلال وقف سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة الأفريقية، ومعالجة عدم حالة الرضاء العام عن أداء بعض الحكومات، وتحسين قدرة الشركاء الأفارقة على تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين من خلال تمكين الجهات الأمنية الحكومية الأكثر احترافية وقدرة على توفير الأمن وتحجيم خطر الإرهاب.

الركيزة الثالثة: تعزيز التعافي من جائحة كورونا والازمة الاقتصادية.

الركيزة الرابعة: الحفاظ على البيئة ودعم التحول للطاقة النظيفة، من خلال تحقيق أهداف الوصول للطاقة وأمن الطاقة وتنويع مصادر الطاقة لديها وبناء سلاسل التوريد المستدامة ومعالجة أزمة المناخ العالمية.

ركزت الاستراتيجية الأمريكية على البعد الاقتصادي والتوسع في الاستثمارات بالقارة وتفعيل المبادرات التجارية القائمة، بما يحقق القدرة على التنافس مع كل من الصين وروسيا. كما برز الاهتمام المحدود بقضايا الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة من خلال تدعيم المجتمع المدني للقيام بهذا الدور. على عكس الإدارات السابقة التي طرحت مبادرات تنموية متعاقبة ولكن دون طرح مبادرات وبرامج تنموية جديدة، وتدعيم للجهات الأمنية الحكومية وتحملها مسؤولية الحفاظ على الأمن بالمنطقة بهدف حماية مصالحها الخاصة وإغفال تعزيز المصالح الأفريقية على الرغم من عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة.

خلاصة القول: بذلت الولايات المتحدة وحلفائها جهوداً كبيرة علي صعيد تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي وذلك بدءاً من أوائل العقد الأول من القرن العشرين ولكن واجهت التهديدات التي شكلتها التنظيمات الإرهابية التي تنسم بالخطورة البالغة، وجهوداً أمنية سريعة التطور لمواجهة العمليات الإرهابية. ونظراً للتحديات التي تواجه دول الساحل بما في ذلك الفقر والفساد وانعدام التنمية الاقتصادية والإتجار في المخدرات وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الجريمة المنظمة فإنه يجب على الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى إتباع نهج جديد يكون أوسع وأكثر شمولاً من الناحية السياسية الذي من شأنه معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز التعاون والتنسيق بين دول الساحل في جهود التنمية.

الخلاصة

تحولت منطقة الساحل الأفريقي خلال السنوات الأخيرة إلى حاضنة للتنظيمات الإرهابية في ظل هزائم تنظيم داعش في سوريا والعراق وأفغانستان، وانتقال العديد من التنظيمات الإرهابية إلى القارة الأفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة، والتي تميزت بالانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي والصراعات الدولية والإقليمية على الموارد الطبيعية والتي تزخر بها منطقة الساحل. بتدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد وتيرة التهديدات الإرهابية اتجهت دول الساحل الأفريقي لتدشين قوة عسكرية (Go) برعاية فرنسية وتمويل إماراتي وأوروبي، تهدف القوة إلى التنسيق العسكري بين الدول الخمس لمواجهة التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة، إلا أنها تعثرت في تحقيق أهدافها. تشكل الحالة الأمنية المعقدة في منطقة الساحل الأفريقية تحدياً كبيراً للمنطقة والمجتمع الدولي، ولا توجد حلول سهلة، ومن الضروري معالجة العوامل الأساسية التي تؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة. باستعراض واقع التنافس الدولي بالمنطقة يبرز أن الدول الكبرى تمارس مجموعة متنوعة من الأدوار في معالجة الوضع الأمني المعقد في المنطقة. تشمل هذه الأدوار: أولاً: التدخل العسكري: حيث نشرت بعض الدول، مثل فرنسا، قوات في منطقة الساحل للمساعدة في محاربة الجماعات المسلحة، ثانياً: تقديم المساعدات التنموية: حيث تقدم الولايات المتحدة مساعدات تنموية لمنطقة الساحل من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تحسين الحوكمة والأمن والفرص الاقتصادية في المنطقة. كما تقدم المساعدة الإنسانية للمتضررين من الصراع، ثالثاً: الجهود الدبلوماسية: حيث يعمل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى للتوسط في النزاعات وبناء السلام في المنطقة. رابعاً: المساعدات الإنسانية: حيث تقدم المنظمات غير الحكومية مساعدات إنسانية لمساعدة المتضررين من الصراع والنزوح في المنطقة. إن دور الدول الكبرى في منطقة الساحل الأفريقي ضروري لمعالجة الحالة الأمنية المعقدة في المنطقة. من خلال العمل المشترك، ويمكن لهذه الدول المساعدة في تحسين الأمن وتعزيز التنمية وبناء السلام في منطقة الساحل.

الهوامش

- (١) "Country Reports on Terrorism ٢٠٢١", Bureau of Counterterrorism, U.S. Department of State, Washington D.C., ٢٠٢٢, P.٢٦١. Retrieved from: <https://ru.pw/K.XrxP> .
- (٢) "Violent Extremism in the Sahel", Council on Foreign Relations, Center for Preventive Action, Washington D.C., March ٢٧, ٢٠٢٢. Retrieved from: <https://ru.pw/jDdNnK>.
- (٣) "Mali Conflict and Aftermath Compendium of Human Rights Watch Reporting, ٢٠١٢-٢٠١٧", Human Rights Watch, Washington D.C., ٢٠١٧. P.P ١٥٥-١٦١. Retrieved from: <https://ru.pw/nWEPqB> .
- (٤) "Country Reports on Terrorism ٢٠٢١", P.٢٦٢.
- (٥) "Terrorist Groups (BOKO HARAM)", National Counterterrorism Center, Office Of The Director Of National Intelligence, USA. Retrieved from: <https://ru.pw/pIejxb> .
- (٦) African Journal on Terrorism, African Centre for the Study and Research on Terrorism, African Union, Algeria, ٢٠٢١, P.١٣. Retrieved from: <https://ru.pw/WNWQNC> .
- (٧) "Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM)", Counter Extremism Project, New York. Retrieved from: <https://ru.pw/ozyen> .
- (٨) Julia McQuaid, Jonathan Schroden, "Independent Assessment of U.S. Government Efforts against AlQaeda", Center for Naval Analyses (CNA), Washington D.C, October ٢٠١٧. Retrieved from: <https://ru.pw/SGPzo> .
- (٩) Andre Le Sage, "The Evolving Threat of al Qaeda in the Islamic Maghreb", EU Institute for Security Studies, Publication's Office of the European Union, Luxembourg, July ٢٠١١. Retrieved from: <https://ru.pw/rqzovb> .
- (١٠) Giovanni Faleg, Katariina Mustasila, "Salafi jihadism In Africa A Winning Strategy", Institute for National Strategic Studies, National Defense University, Washington D.C, July ٢٠٢١. Retrieved from: <https://ru.pw/iNebDL>.
- (١١) "Mali: Enabling Dialogue with the Jihadist Coalition JNIM", International Crisis Group, Brussels, Report No.٣٦, ١٠ December ٢٠٢١. Retrieved from: <https://ru.pw/D١Fwrr>.
- (١٢) "Country Reports on Terrorism ٢٠٢١", P.٢٦٦.
- (١٣) "Global Terrorism Index ٢٠٢٣", The Institute for economic & Peace (IEP), Sydney, March, ٢٠٢٣, P. ٦٢. Retrieved from: <https://ru.pw/VkMkOx>.
- (١٤) Idem.
- (١٥) شرين محمد فهمي، "تنامي دور التنظيمات الإرهابية في مالي وبوركينا فاسو والخفريات والتداعيات"، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، أبوظبي، ٣٠ يناير ٢٠٢٣.
- (١٦) "Global Terrorism Index ٢٠٢٣", The Institute for economic & Peace (IEP), Sydney, March, ٢٠٢٣, P. ٦٤. Retrieved from: <https://ru.pw/VkMkOx>.
- (١٧) "Country Reports on Terrorism ٢٠٢١", Bureau of Counterterrorism, U.S. Department of State, Washington D.C., ٢٠٢٢, P.٢٦٢. Retrieved from: <https://ru.pw/D١Fwrr> .
- (١٨) "Group of Five for the Sahel Joint Force", May ٢٠٢٣ Monthly Forecast, Security Council Report, Security Council, New York, April ٢٠٢٣.
- (١٩) "Global Terrorism Index ٢٠٢٣", The Institute for economic & Peace (IEP), Sydney, March, ٢٠٢٣, P. ٦٤. Retrieved from: <https://ru.pw/VkMkOx>.
- (٢٠) "Nigeria Events of ٢٠٢٢" World Report ٢٠٢٣, Human Rights Watch, New York. Retrieved from: <https://ru.pw/X٩zfWA> .

- (١١) “What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?”, The International Crisis Group, Report N.٢٩١ / Africa, Brussels, ٠٧ JULY ٢٠٢٠. Retrieved from: <https://ru.pw/DFWYcL>.
- (١٢) Government of Cameroon “Cameroon asks people who fled Boko Haram to return”, VOA News, May ٢, ٢٠١٨. Retrieved from: <https://ru.pw/rbymve>.
- (١٣) “Country Reports on Terrorism ٢٠٢١”, Op Cit, P.٢٤.
- (١٤) Niamh Kennedy, Stephanie Busari, and Stephanie Halasz “Chadian President Idriss Deby was killed during clashes with rebels, state TV reports”, CNN, April ٢٠, ٢٠٢١. Retrieved from: <https://ru.pw/IeiHK>.
- (١٥) Jérôme Tubiana and Marielle Debos, “**DÉBY’S CHAD** political manipulation at home, military intervention abroad, challenging times ahead”, The Institute of Peace, Peaceworks NO. ١٣٦, December ٢٠١٧. Retrieved from: <https://ru.pw/rVTQau>.
- (١٦) Garang, J. A., “Chad’s security challenges and regional responses”. African Security Review (Pretoria, Institute for Security Studies, Vol.٢٨, No.١, P.١٠٣-١١٥. Retrieved from: <https://ru.pw/KBgOks>.
- (١٧) “Terrorist Financing in West and Central Africa”, The Financial Action Task Force (FATF), Paris, October ٢٠١٦, P.٣. Retrieved from: <https://ru.pw/Oxxlfn>.
- (١٨) “Country Reports on Terrorism ٢٠٢١: Chad”, U.S Department of State, Bureau Of Counterterrorism, March ٢٠٢٣. Retrieved from: <https://ru.pw/MPOxtk>.
- (١٩) “Sudan Transfers Command of border force to Chad”, The Relief web, Sep ٢١, ٢٠١٠. Retrieved from: <https://ru.pw/pJqAJJO>.
- (٢٠) Rida Lyammouri, “For Mali and the Sahel, New Tensions and an Old — and Worsening — Security Problem”, The Middle East Institute, Washington D.C, November ٨, ٢٠٢١. Retrieved from: <https://ru.pw/XmrtHy>.
- (٢١) Ignacio Fuente Cobo, “The Sahel after the Barkhane operation. Security situation and future prospects”, Spanish Institute for Strategic Studies, Madrid, March ٣٠, ٢٠٢٢. Retrieved from: <https://ru.pw/XwqhbU>.
- (٢٢) “Country Reports on Terrorism ٢٠٢١”, Op Cit, P.٣٦
- (٢٣) United Nations, Digital Library, Security Council resolution ٢٣٩٦ (٢٠١٧) “the risks posed by FTFs returning from conflict zones”, ٣٠ December ٢٠١٧. Retrieved from: <https://ru.pw/ge.uD8>.
- (٢٤) “Mali: Two Coups and Two Shortcomings for A Successful Transition”, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), ١٥ Dec ٢٠٢١, Milan. Retrieved from: <https://ru.pw/boyGsC>.
- (٢٥) Hassane Koné and Fahiraman Rodrigue Koné, “Is Niger’s counter-terrorism approach an exception in the Sahel, **Institute for Security Studies**,”, Pretoria, ٠٥ APR ٢٠٢٣. Retrieved from: <https://ru.pw/znsfr>.
- (٢٦) “Country Reports on Terrorism ٢٠٢١”, Op Cit, P.٤١
- (٢٧) Vasil Treska, “How Russia is becoming a dominant player in Mali”, Centre for Security Analysis and Prevention, Prague, June ٠٤, ٢٠٢٢. Retrieved from: <https://ru.pw/dPUBm>.

- (^{٢٨}) Jared Thompson, Catrina Doxsee, and Joseph S. Bermudez Jr, "Tracking the Arrival of Russia's Wagner Group in Mali", Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, February ٢, ٢٠٢٢. Retrieved from: <https://ru.pw/YEVV5٦>.
- (^{٢٩}) José Antonio Latorre, "A change in Mali: The French out, Wagner in", Center for Global Affairs & Strategic Studies (GASS), Madrid, May ٠٥, ٢٠٢٢. Retrieved from: <https://ru.pw/vYWLQX>.
- (^{٣٠}) "Wagner Group Operations in Africa Civilian Targeting Trends in the Central African Republic and Mali", The Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), USA, August ٢٠, ٢٠٢٢. Retrieved from: <https://ru.pw/Evcq5I>.
- (^{٣١}) David Thomas. "What did FOCAC ٢٠٢١ deliver for Africa?" African Business, November ٢٩, ٢٠٢١. Retrieved from: <https://ru.pw/n٠eDwz>.
- (^{٣٢}) Mboya Cliff. "Will China get involved in the Sahel?" The Africa Report December ٩, ٢٠٢١. Retrieved from: <https://ru.pw/LJv٤Le>.
- (^{٣٣}) Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC). Full Text: Keynote speech by Chinese President Xi Jinping at opening ceremony of ٨th FOCAC ministerial conference. December ٢, ٢٠٢١ Retrieved from: <https://ru.pw/bHVXvx>.
- (^{٣٤}) Joshi Manoj. "China issues white paper on national defence: Picks up the US gauntlet." ORF. Retrieved from: <https://ru.pw/T٠FwOS>.
- (^{٣٥}) "China's ١st Horn of Africa envoy offers to mediate in region". ABC News. June ٢٠, ٢٠٢٢. Retrieved from: <https://ru.pw/jOpIFM>.
- (^{٣٦}) "China ready to help bring long-term peace to Sahel region: envoy". Global Times. ١٧ November ٢٠٢٠. Retrieved from: <https://ru.pw/ChCzrP>.
- (^{٣٧}) Nako Madjiasra "Chad fines China's CNPC unit \$١,٢ billion for environmental damage." Reuters. March ٢١, ٢٠١٤. Retrieved from: <https://ru.pw/QF١Kbc>.
- (^{٣٨}) Rosen Armin, "One uranium mine in Niger says a lot about China's huge nuclear-power ambitions", business insider India. October ٢٤, ٢٠١٥. Retrieved from: <https://ru.pw/Ge٨Y٠٢>.
- (^{٣٩}) Liu Yukun, "Lithium Companies Boost Investment Globally", China Daily, November ١١, ٢٠٢١. Retrieved from: <https://ru.pw/dvuknN>.
- (^{٤٠}) Dipanjan Roy Chaudhury, "China's strategic inroads in African Sahel region", Economic Times, India Times, Jan ١٢, ٢٠٢٣. Retrieved from: <https://ru.pw/bkvBhA>.
- (^{٤١}) Oana Burcu and Eloïse Bertrand, "Explaining China's Latest Catch in Africa", The Diplomat Magazine, January ١٦, ٢٠١٩. Retrieved from: <https://ru.pw/PSB٢XJ>.
- (^{٤٢}) "فرنسا صانعة الطعنة في إفريقيا"، العربي بوست، على الرابط: <https://ru.pw/RXHgZj>.
- (^{٤٣}) Abdi Latif Dahir, "France Enabled ١٩٩٤ Rwanda Genocide, Report Says", The New York Times, April ١٩, ٢٠٢١. Retrieved from: <https://ru.pw/yLHCjX>.
- (^{٤٤}) Aline Leboeuf, Hélène Quenot-Suarez, "France's African policy under François Hollande: renewal and strategic misconception", Paris: The French Institute of International Relations Ifri, November ٢٠, ٢٠١٤, p ٦١.
- (^{٤٥}) Ipid, p ٢١.
- (^{٤٦}) Louis Dugit-Gros, "Mali and MENA: The Future of Counterterrorism in the Sahel and Maghreb", The Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C., Mar ٧, ٢٠٢٢.

- (^{٥٧}) “Country Reports on Terrorism ٢٠٢١”, Bureau of Counterterrorism, U.S. Department of State, Washington D.C., ٢٠٢٢, P.٣٦.
- (^{٥٨}) “The International Coalition for the Sahel”, France Diplomacy, Ministry for Europe and Foreign Affairs, Paris, March ٢٠٢٢.
- (^{٥٩}) “Mali: leader of ٢٠٢٠ coup takes power after president’s arrest”, The Guardian, Guardian News & Media Limited, London, May ٢٤, ٢٠٢١.
- (^{٦٠}) Angela Charlton, “European force battling extremists withdraws from Mali”, The Associated Press, USA, July ٠١, ٢٠٢٢. Retrieved from: <https://ru.pw/٤sBKMT> .
- (^{٦١}) Christopher Faulkner, Raphael Parens & Marcel Plichta, “Commentary: “Who Thinks Wins”: How Smarter U.S. Counterterrorism in the Sahel Can Pay Dividends for Great Power Competition”, Combating Terrorism Center, The United States Military Academy at West Point, New York, VOLUME ١٦, ISSUE ٤, APRIL ٢٠٢٢. Retrieved from: <https://ru.pw/j٦hVmR> .
- (^{٦٢}) Danielle Paquette, “France says it killed top al-Qaeda leader in Mali”, The Washington Post, Washington D.C., June ٥, ٢٠٢٠. Retrieved from: <https://ru.pw/M٢HeA٦> .
- (^{٦٣}) “Mapping Armed Groups in Mali and The Sahel”, European Council on Foreign Relations, Berlin, Retrieved from: <https://ru.pw/xwLjIs> .
- (^{٦٤}) “US calls for cut in UN peacekeeping forces in Mali”, Al Arabiya News,” Al Arabiya Network, Dubai, ١٥ January ,٢٠٢٠, Retrieved from: <https://ru.pw/rOL٥g٤> .
- (^{٦٥}) “The United States Announces Humanitarian Assistance for the Sahel Crisis Response, Press Statement”, U.S Department of State, March ١٩, ٢٠٢١, Retrieved from: <https://ru.pw/PIh٨sI> .
- (^{٦٦}) “\$١٥٠ million in New Humanitarian Assistance for the Sahel Region and West and Central Africa, Press Statement”, U.S Department of State, March ١٦, ٢٠٢٣, Retrieved from: <https://ru.pw/XNN.٩n> .
- (^{٦٧}) “Fact Sheet: U.S. Strategy Toward Sub-Saharan Africa, Statements and Releases”, The White House, Washington D.C., Aug ٠٨, ٢٠٢٢, Retrieved from: <https://ru.pw/iLkES٦> .

